جدران الفشل

من المؤكد أن عام الانتخابات الأميركية له حساباته الخاصة لدى الإدارة والمرشحين، وأن هذه الحسابات تخضع لاعتبارات داخلية بالدرجة الأولى، ولاعتبارات خارجية بالدرجة الثانية، وأن مسألة التحرك على المحور الفلسطيني هي في بؤرة التداخل بين العاملين الخارجي والداخلي، نظراً لطبيعة هذه القضية كقضية محورية في واقع الشرق الأوسط وهي القضية المركزية، ونظراً لطبيعة الدور الذي تلعبه الأوساط اليهودية في الولايات المتحدة وفي الانتخابات الأميركية.

لقد أدت مجمل الظروف إلى أن يكون عام الانتخابات الأميركية الحالي ولعدة أشهر تالية لهذه الانتخابات هو عام جعجعة بلا طحن في المحور الفلسطيني، ولكنه عام لترتيب الأوراق كل باتجاه أهدافه، ومنها محاولة الإدارة الأميركية استثمار الفرص لتعزيز الأوراق الانتخابية وتطويق الفرص التي تخرب على هذه الأوراق.

وفي ضوء اختلال ميزان القوى فقد طغى على الحركة الدولية في الفترة الأخيرة برنامجان:

الأول: وهو برنامج خارطة الطريق الذي حظي بقبول عربي وفلسطيني رسميين بالرغم من كونه إنتاج أمريكي صرف اتخذ الغطاء الدولي، ويتضمن الوصول إلى حل نهائي ضمن مدى زمني محدد وفقاً لما عرف برؤية الرئيس بوش.

الثاني: وهو برنامج شارون الذي بدأ يقتحم ساحة التعاطي الدولي، حيث انتقل شارون من مرحلة المفاوضات مع الذات إلى مرحلة المفاوضات مع الولايات المتحدة، ويتطلع إلى الانتقال ببرنامجه إلى دائرة التبني الدولي.

يبقى جوهر برنامج شارون هو خطته للحلول الانتقالية الطويلة الأمد والتي تستغرق وقتاً طويلاً للوصول إلى الحلول النهائية بكل علامات الاستفهام المحيطة بهذا الوصول، وبحيث يكون الوقت مصدراً لإرساء الحقائق على الأرض والأمر الواقع لإعطاء الحلول النهائية الصورة والملامح التي تتفق وأفكار شارون ورؤيته المتعارضة كلياً حتى

مع الوصول إلى المرحلة الثالثة من خارطة الطريق.
قد يجد شارون تقاطعات مع المرحلتين الأولى والثانية من خطة خارطة الطريق أو يجد فرصاً أفضل للمراوغة من أجل الوصول إلى برامجه، لكنه لا يقبل المرحلة الثالثة، ويسعى لعدم الوصول إليها، لأنه لا يريد أن يصل إلى الاستحقاقات الفلسطينية الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى دولة فلسطينية مستقلة لديها مقومات وتلبي الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية في هذه المرحلة.
من هنا فإن شارون يطرح برنامجاً اعتراضياً واستباقياً يحاول من خلاله تحقيق رؤاه وأهدافه. ويتضمن هذا البرنامج الحديث عن الانسحاب من قطاع غزة وبعض المستوطنات فيه، وإمكانية الانسحاب من مستوطنات أقل في الضفة.
وقبل التوقف عند التفاصيل لا بد أن نتوقف عند أسباب هذا الطرح، وهو ما يتلخص في سببين:
الأول: هو ضغط الإنتفاضة المجيدة والمقاومة المشروعة والتي أجبرت شارون –بغض النظر عن محاولات تغطية الفشل– على أن يضطر إلى شكل من أشكال الانسحاب من قطاع غزة ووضع الحواجز في وجه المواقع السكانية الفلسطينية، فبعد أكثر من أربعين شهراً فشل شارون في تحقيق الأمن وهو يجد نفسه مضطراً لمداراة فشله وتحقيق برامجه للاستمرار في حملات الحصار والتنكيل والانتقال إلى ما يوازي حرب الإبادة دون جدوى.
إنه مضطر أن يحافظ على حالة الاستنفار القصوى وحالة توتر المؤسسة الأمنية والعسكرية واضطرارها إلى درجات اليقظة المضاعفة المستمرة دون جدوى.
وإضافة إلى التأثيرات النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى كيان الإحتلال، بدأت تتضح أكثر فأكثر أعباء الفشل الأمني.
لقد وصل شارون إلى جدار مسدود، أي أنه وصل إلى سياسة الجدار بالمعنيين، إقامة الجدار العنصري والاعتقاد أنه بواسطة هذا الجدار يحقق أهدافاً جغرافية وسكانية وأمنية وغيرها، والجدار المسدود في معالجة قضية الأمن والقضاء على روح المقاومة الوطنية الفلسطينية. والأهم الجدار المسدود أمام فكرة التعايش في ظل وجود الاحتلال.
إن ذلك هو الدافع الأساسي له للبحث عن الفصل من طرف واحد وعن نوع من أنواع

الانسحاب.

يجب أن يؤدي بنا هذا الأمر إلى استخلاص الدروس، وهو أن الإحتلال لا يزول إلا تحت وطأة المقاومة وانعدام أمنه، لقد خرج الإحتلال من جنوب لبنان تحت وطأة المقاومة، وهو تحت ذات الوطأة يتحدث عن الخروج من قطاع غزة، وذلك يعني أن الإنتفاضة المجيدة والمقاومة المشروعة هي الرديف لكل تحرك سياسي أو برنامج للانتهاء من الإحتلال.

الثاني: أن شارون أراد بحركة سياسية أحداث التفاف ومحاولة حصاد سياسي على أكثر من صعيد.

ثمة مؤشرات على أن المداولات شبه التفاوضية بين حكومة شارون والولايات المتحدة وإلى حد ما مع أطراف أخرى تحاول أن تتمخض عن صيغة متفق عليها، فمن جانب الولايات المتحدة يتم وضع بعض الأسس ومنها: تأجيل أي خطوة تنفيذية للحل الأحادي الجانب إلى ما بعد الانتخابات الأميركية، وتحقيق شيء من التفاهم مع الجانب الفلسطيني حول الانسحاب من قطاع غزة، وانسحاب أكبر مما هو مطروح من مستوطنات في الضفة الغربية، وعدم إعلان ضم أجزاء من الأراضي المحتلة العام 1967، وتعديل في مسار جدار الفصل العنصري، والغاؤه شرقاً، والارتباط بخارطة الطريق.

أما من جانب شارون فيجري التركيز على أسس أخرى منها:

- الانسحاب من طرف واحد.
- وربما إبقاء ثلاث مستوطنات في القطاع.
- انسحاب لاحق محدود من بعض مناطق في الضفة الغربية على قاعدة إكمال بناء الجدار.
- ضمان الأمن والإجراءات لهذا الضمان، وإبقاء الكتل الاستيطانية التي عليها إجماع من دوائر الإحتلال، حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الكتل هي الكتل الواردة في وثيقة جنيف، وهو الأمر الذي يشير إلى أول استثمار من قبل شارون لهذه الوثيقة لجعل

ما ورد فيها سقفاً ضد الاستحقاقات الفلسطينية، والوصول إلى حل انتقالي يستمر لفترة غير محددة تخضع المفاوضات لما بعد لشهادة حسن سلوك للوضع الفلسطيني، وتوافق على هذا الحل الانتقالي الطويل الأمد الولايات المتحدة وتؤمن موافقة دولية.

إن الجمع بين هذه الأسس يمكن أن يؤدي إلى توافق بين حكومة الإحتلال وإدارة بوش وهو الأمر الذي ينطوي على:

أولاً: إغلاق الطريق السياسي أمام قضايا الحل النهائي، وبالتالي إغلاق الطريق السياسي أمام السلام والحل العادل والشامل بتوفير غطاء أمريكي ودولي لخطة الحلول الانتقالية الطويلة الأمد والتي ستدوم في نظر شارون لعشرة أعوام على الأقل.

ثانياً: إغلاق الطريق على المقاومة المشروعة والإنتفاضة من خلال حصار دولي وحصار على الأرض واستمرار المطالبة بتوفير شروط من أجل التقدم في الحلول النهائية واستخدام هذه المطالبة كذريعة متكررة.

إذن شارون يحاول إغلاق الطريقين: السياسي والنضالي أمام الشعب الفلسطيني. ولن يقف الأمر بالنسبة له عند هذه الحدود، فلديه تصورات مستقبلية وإقليمية يحاول أن يخلق المقدمات الواقعية لها.

من الواضح أننا نشهد مساراً تنازلياً لحالة الضعف التي منيت بها الأنظمة العربية، ومساراً تصاعدياً لسيطرة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وبموازاة ذلك فإن كيان الإحتلال يوفر مقومات لقوة تأخذ طريقها باتجاه دور أكبر في الشرق الأوسط وباتجاه دور عالمي، وذلك من خلال التطوير التكنولوجي والتطوير العسكري وما يعنيه كلاهما من نتائج اقتصادية.

لا بد أن نلاحظ التطور حثيث الخطى في القوة العسكرية التقليدية والنووية وفي مبيعات السلاح لدى كيان الإحتلال، وفي هذا السياق يجب أن يكون هناك توقف عند نقلات لها آثار نوعية واستراتيجية ومنها:

1. الزيادة المستمرة في عدد الرؤوس النووية، حيث يجري الحديث عن توفر حوالي ثلاثمائة رأس نووي، وقد نشرت "مجلة جيز" البريطانية أن كيان الإحتلال يمتلك أكثر من مائتي سلاح نووي، وأن ذلك ربما يفوق عدد الأسلحة النووية لدى بريطانيا، وأن

هناك خمسين صاروخاً من نوع "أريحا 2" بمدى ألف وخمسمائة كيلو متر وبرأس حربي يزن ألف كيلو غرام، وأنه يجري تطوير صواريخ من نوع "أريحا 3" بمدى أربعة آلاف وثمانمائة كيلو متر وبرأس حربي يزن ألف كيلو غرام. وأنه من الممكن تحميل الأسلحة النووية التي بحوزة كيان الإحتلال على طائرات مقاتلة من نوع أف – 15، وفانتوم وسكاي هوك وكفير.

2. برامج تطوير القوات البحرية، وقد ورد في أحد المقالات في الجروسالم بوست أنه تمت زيارة في هذا الإطار للقاعدة البحرية في بورت لاند في الولايات المتحدة، وهذا انطلاقاً من التفكير في تحويل البحرية إلى جهاز هجومي مزود برادارات متطورة وصواريخ قادرة على تدمير الأهداف.

والفكرة مستمدة من تصميم السفن الحربية حاملة الصواريخ "سارة" وتجهيزها بصواريخ ورادارات واقتناء سفن جديدة وتسليحها بشكل كامل، ومن التفكير بوجوب تغيير دور البحرية من سلاح مساعد إلى جهاز ردع استراتيجي. لقد تطورت القوة البحرية بوصول غواصات "الدولفين" وهي صناعة ألمانية مداها أربعة آلاف وخمسمائة كيلو متر، وحسب بعض التقارير فإن تلك الغواصات مجهزة بصواريخ عابرة للقارات ذات رؤوس نووية.

ويرى بعض المختصين أنه من المفروض تحويل الجزء الشرقي من البحر المتوسط إلى مياه إقليمية لكيان الإحتلال، وأن يتم تطوير سلاح البحرية، بحيث يكون قادراً ليس فقط على السيطرة على شرق البحر المتوسط بل وأيضاً امتلاك قوة إطلاق مركزة ودقيقة، انطلاقاً من البحر وليس من السواحل.

وتم اقتراح تزويد البحرية بمجموعة من الفرقاطات (4000 طن) والمدمرات (9200 طن) والطرادات (12000 طن) مجهزة بصواريخ مداها 2000 كلم وأسلحة هجومية وقطع مدفعية، وقد جرى تجهيز بعض هذه السفن.

ويرى أحد الخبراء أنه بإمكان امتلاك تفوق بحري كامل شرق المتوسط بتكوين غلاف بحري جوي يربط الرادارات والهيئات القيادية والسيطرة، فبإمكان زورقين بنظام AEGIS اعتراض الصواريخ، والتنسيق مع أسلحة بحرية صديقة، ونظام AEGIS

هو نظام يتضمن مركز قيادة وتنسيق، وهو نظام أسلحة للتحكم بالصواريخ.
وقد أتاح ذلك لشركة Martin Lockheed فرصاً لإبرام صفقة مع كيان الإحتلال.
وقد شكل فريق يطلق عليه (AFCON) يتكون من الشركة آنفة الذكر، بالاشتراك مع منشأة لبناء السفن Works Iron /Bath ومصمم السفن الاسباني IZAR لتصميم سفينة حربية لكيان الإحتلال.
وقد صرحت AFCON أنه بالإمكان الشروع في العمل ابتداء من العام 2004، وبأن أول سفينة حربية ستكون جاهزة العام 2009.

3. برامج تطوير الصواريخ، حيث سيصل مدى بعض أنواع الصواريخ حوالي 3400 كلم، بينما يتوفر الآن مدى 1500 كلم. أما صواريخ "أريحا 3" فسيصل مداها إلى 3800 كلم، وكذلك يتم إنتاج الصواريخ لدى سلاح الجو، وقد ج

4. رت بعض التجارب مؤخراً في البحر الأبيض المتوسط على صواريخ من إنتاج القوات الجوية، هذا إضافة إلى تطوير برامج الصواريخ المضادة للصواريخ والتي تم التزويد بها من قبل الولايات المتحدة.

5. تطوير صناعة الدبابات، وقد جرى الحديث عن صفقة لبيع دبابات الميركافا لتركيا، وبالرغم من التعثر الذي جرى تناوله في وسائل الإعلام، إلا أن الأمر هو مؤشر كبير لما توصلت إليه صناعة الدبابات وإمكانيات تصديرها.

6. كذلك جرى إعلان الاتفاق مع الهند لتزويدها بثلاث طائرات أنظمة "فالكون" ستسلم في غضون 44 شهراً، وهي طائرات استطلاع وإنذار مبكر ولديها القدرة على كشف الصواريخ والطائرات التي تطير قريبة من سطح الأرض أسرع من الرادار الأرضي. وهذا النظام من إنتاج شركة أليوت لدى كيان الإحتلال، وسيجري تركيبه على طائرات اليوشن 76 الروسية. وقد تجاوزت قيمة الصفقة مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن كيان الإحتلال أصبح المورد الثاني إلى الهند بعد روسيا، وتشمل هذه المعدات صواريخ أرض جو وأنظمة متطورة للرادارات والمدفعية.

7. ومن جهة أخرى فقد تم الاتفاق مع الولايات المتحدة لتزويد كيان الإحتلال

بطائرات (اف 16/ أي) ويصل مداها 1500 كلم وقابلة لأن تتزود بعدة أنواع من الصواريخ، عدا عن توفر أكثر من نوع من أنواع الطائرات التي يمكنها أن تطلق صواريخ متعددة الأوزان للرؤوس التي تحملها. لقد تسلم كيان الإحتلال فعلياً جزءاً من هذه الطائرات. إن هذا التطوير التسليحي له مدلول استراتيجي على ثلاثة محاور:

أولاً: تطور القوات التقليدية لواقع يتجاوز الجوار.

ثانياً: زيادة القدرات النووية. لأن تطور سلاح البحرية والطيران والصواريخ هو المكمل المثالي للقوة النووية، وهو ما يجعل كيان الإحتلال من القوى النووية المتقدمة.

ثالثاً: المداخيل الاقتصادية، لأن تجارة السلاح هي من أكثر أنواع التجارة مردوداً، وفي مجالها يتم أكثر أنواع الاحتكار والابتزاز شراسة، وتتوفر الآن أسواق استهلاكية لكثير من صناعات السلاح لكيان الإحتلال وفي كل من الولايات المتحدة وآسيا، وتظهر المؤشرات أن بعض الدول الآسيوية مؤهلة لأن تكون أسواق سلاح ممتازة لهذا الكيان. الاستخلاص من كل ذلك أن كيان الإحتلال يحاول أن يطور لنفسه دوراً شرق أوسطي ودولي في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والسلاح والمنظومة الأمنية، وهو بذلك يمهد لشراكة أكثر تطوراً مع الولايات المتحدة، ولزيادة مصالح الولايات المتحدة في الاعتماد على دوره.

من البديهي أن هذا واقع مختل وأن هذا الجسم الصغير ما هو إلا مجرد قاعدة، وليس أمامه إلا أن يبقى مجرد حاملة طائرات كبيرة تعيش على آلام سكانه وآلام الجوار. ليس أمامه إلا أن يعيش في أجواء الأمن والتفوق العسكري ونزعات استخدام القوة.

وما يجب أن نلاحظه أن خطة شارون في تأجيل قضايا الحل النهائي والإبقاء على وضع انتقالي يستقر لمدة طويلة، تلقى صدى ونقاط التقاء في إشارة الولايات المتحدة بالفصل بين تشكيل الشرق الأوسط الكبير أو بعبارة أخرى ما يسمونه مسيرة الإصلاح والاقتصاد، وبين الحل لقضايا الشرق الأوسط الأساسية ومنها قضية فلسطين.

كما تلقى لدى الرئيس بوش فرصة لتعزيز أوراقه الانتخابية من خلال ما سيظهره كإنجاز

في الشرق الأوسط تحت وطأة الدعاية حول الانسحاب من غزة وبعض المستوطنات وربما الحل الانتقالي.

إن محاولة الفصل بين ترتيب الشرق الأوسط وقضية فلسطين تعني إمكانية تأجيل الحل الفلسطيني بالمفهوم السلبي لهذا التأجيل، ليس المجال هنا هو تقييم برنامج الشرق الأوسط الكبير لأن حقيقة مراميه هي إحكام سيطرة الولايات المتحدة أكثر مما هو قائم، وإضعاف شعوب المنطقة ودولها أكثر مما هو قائم، فما ينطوي عليه من أهداف احتلالية وسيطرة هو أكثر من التطرق غير المباشر له.

ولكن السؤال ماذا يعني التعاطي مع واقع الشرق الأوسط من دون فلسطين؟ أنه يعني إبقاء الوضع الفلسطيني جرحاً نازفاً معزولاً يتم حصره موضعياً لمنع تأثيره وانتشار تداعياته في الواقع المحيط، وتجفيفه تدريجياً وفقاً لبرامج التوسع والتهجير بالأمر الواقع والوسائل المباشرة وغير المباشرة، بل وبشكل من أشكال الإبادة. إن الشعور بالفشل يقود شارون إلى التنكيل وإلى شكل من أشكال الإبادة، حيث أصبح لا يجد حلاً إلا التخلص من الحجم السكاني الفلسطيني، إما بالتهجير أو بالإبادة أو بكليهما. وهو ماضٍ في طريقه لإلغاء فكرة الدولة الفلسطينية. إن كل أنواع القمع والمراوغات السياسية لا تغطي الفشل ولن يتمكن الفاشل بأن يصور نفسه منتصراً.
ثمة مداولات ستشارك فيها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ودول أخرى وكل ضمن حدود وإطار، وتسير هذه المداولات في طريق اتفاق سياسي بين الولايات المتحدة وشارون وتصورات أمنية لأفكار بريطانية تقوم على تشكيل قوات مهام في قطاع غزة Force Task ويمكن أن تكون اثنتي عشرة قوة مهمة.
هذه المداولات تتطلب من الوضع الفلسطيني أن يرتب نفسه لكي لا يتم التمكن من تقليص حقوقه وفكرة دولته وتقتضي الاتفاق حول ثلاث نقاط أساسية:

أولاً: الأمن وضبط الإيقاع الفلسطيني.

ثانياً: حق المقاومة المشروعة.

ثالثاً: التصورات السياسية الأساسية.

إن الأمر سيتطلب العودة إلى الحوار، وهو فصل أساسي وقد أصبح أكثر الحاحاً من ذي قبل، ولا بد من التوجه الإيجابي درءاً لكل المخاطر.

ما يجب أن يستخلصه العدو والصديق هو أن إغلاق الطريق السياسي أمام الشعب الفلسطيني لن يؤدي إلى ركوعه أو استسلامه، أو مجرد مواجهة الموقف بالدعوات. إن هذا الإغلاق سيؤدي إلى طريق واحد وهو طريق النضال والمقاومة المشروعة وتطوير الوسائل والأساليب.

لن يقف فلسطيني واحد إلا مع رحيل الإحتلال عن أي شبر من وطننا، ولكن لن يتوقف النضال الفلسطيني من أجل نهاية كامل الإحتلال من كامل الأرض الفلسطينية. إن أحلام شارون وغيره في الحصول على بقاء الإحتلال والأمن معاً ما هي إلا مجرد أوهام.

آذار 2004

obeikandl.com